العدد «٢»
الطريق الانتخابي
رئيس التحرير
مفيد الجزائري
تحالف قيم المدني
QIYAM CIVIL COALITION
الثلاثاء 14 تشرين الثاني 2023
٢٠٣

رائد فهمي: نعمل على الخلاص من منظومة المحاصصة

قال الرفيق رائد فهمي، سكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي في الندوة التي أقيمت ضمن فعاليات مهرجان طريق الشعب الثامن:

ندخل الانتخابات تحت عنوان «التغيير»، وما نقصده بالتغيير هو تغيير منظومة المحاصصة. ويعتمد هذا المشروع على تغيير موازيين القوى، حيث ان أحد عناصره هو توحيد القوى التي تؤمن بدولة المواطنة والعدالة الاجتماعية.

وهذا جزء من الخطة التي اعتمدناها، وتوصلنا عمليًا إلى صيغة تحالفية للمشاركة في الانتخابات، وفي حال فوز هذا التحالف، فانه لن يدخل في مساومات مع منظومة المحاصصة، وهذا تعهد كامل.

وسيكون لنا صوتٌ ونهجٌ وممارسةٌ وبديلٌ بكل المعايير، ولن نتحالف مع منظومة تدعو إلى المحاصصة. كما اننا نعتبر معركة الانتخابات إحدى المحطات في صراعنا الأكبر من أجل دولة المواطنة، وخلال هذه العملية سننشر مشروع التغيير. في مجرى ذلك نامل ان يتصلب هذا التحالف ويثبت جدارته، وقدرته على الصمود أمام شتى أشكال الضغوط.

نحن ننظر إلى التغيير كعملية تتم عبر حلقات ومحطات مختلفة، وقد أشرت إلى أن هذه الانتخابات هي حلقة من هذه الحلقات ومحطة من هذه المحطات وميدان من هذه الميادين.

تحالف قيم المدني وأيّ قوى سياسية، لن تستطيع تحقيق التغيير بشكل كامل دفعة واحدة، لكنه يشكل محفزًا ومنظمًا ويبث الوعي في الجمهور الواسع. ونحن نعلم ان احد المصاعب التي واجهت تشرين في سعيها لتحقيق أهدافها، هو ضعف التنظيم وغياب البرنامج الموحد.

نعتقد أنه في مجرى هذه العملية هناك دروس استخلصت ليس فقط من قبلنا، ولكن أيضًا من الحركات التشرينية والأحزاب الناشئة، حيث تم ادراك أهمية التنظيم والبرنامج الموحد والمثابرة، وأصبح العمل تراكميًا.

المؤتمر الانتخابي لتحالف قيم المدني (203) في الديوانية

نداء.. تبرعوا لحملة الحزب الشيوعي العراقي الانتخابية

يا بنات وابناء شعبنا الاعزاء

يا مواطنينا الكرام في كل مكان من العراق

يوما بعد يوم يقترب موعد انتخابات مجالس المحافظات، التي نتطلع جميعاً الى جعلها نقطة تحول نحو انقاذ وطننا الغالي من براثن الطائفية السياسية ومحاصصتها وفسادها وسياساتها المدمرة، ومنعطفا نحو إلحاق هزيمة انتخابية بقواها وكتلها، عبر منعها من الهيمنة المطلقة مجدداً على مجالس المحافظات، ومن اضفاء الشرعية على استمرار الفساد دون حسيب او رقيب.

ولتحقيق هذه الاهداف النبيلة يتوجب علينا جميعاً، الى جانب منح اصواتنا فيها الى الوطنيين الاكفاء ونظيفي اليد من المرشحين، ان ندعم هؤلاء وقوائمهم وكتلهم مادياً ومعنوياً، وبكل الاشكال الممكنة.

ولقد كان حزبنا، وهو يجعل من النزاهة ونظافة اليد مسلكاً لا يشذ عنه اعضاؤه ومناضلوه، ويحرص على استقلاليته الكاملة ويرفض اي دعم مالي اجنبي، كان ويبقى يفتقد المصادر المالية الضرورية لخوض المعارك الانتخابية المكلفة، وكان ويبقى يعتمد في تأمين احتياجاته للمشاركة فيها عليكم، على رفاقه واصدقائه وعامة ناخبيه، على المواطنين العراقيين الطيبيين الذين جربوه وادركوا مدى اخلاصه للشعب والوطن ومدى استحقاقه الدعم والعون.

لهذا فاننا نتوجه اليكم اليوم، وكما نفعل في عشية كل حملة انتخابية، مناشدينكم مدّ يد العون الى قائمة تحالف قيم المدني، وتقديم كل ما بوسعكم من الدعم المادي، خاصة المالي، الى حملته الانتخابية.

تبرعوا لحزبنا وحملته الانتخابية في اطار تحالف قيم المدني وبتبرعكم تدعمون خلاص شعبنا وبلادنا من طاعون المحاصصة الطائفية الاثنية ومصائبها، ومن الفساد والمفسدين، وتعضدون انطلاق عملية التغيير: اصلاحا وبناءً واعمارا وتقدما شاملا.

31 تشرين الاول 2023

موقفنا

الانتخابات فرصة للتغيير

اخذت الحملات الإعلامية والدعائية للقوائم والمرشحين المتنافسين تتصاعد في بغداد ومحافظات الوطن، واخذت الشوارع والساحات تزدحم بالفلكسات، ما كبر منها وما صغر، كذلك اللافتات والملصقات والصور الشخصية. وهي جميعا تعكس الإمكانات المادية (المالية) لكل قائمة انتخابية او مرشح. ومن الواضح أيضا ان ضوابط ومعايير المفوضية عالية السقف، لا تشمل البعض "الطافر" الذي سبق انطلاق الحملات الانتخابية، فقام بشراء الكثير من الأصوات، واغداق الأموال والسيارات على المرشحين، وحجز الساحات والبنايات والشوارع لدعاياته مسبقا.

ولم يكن هذا الا متوقعا من كتل وعناصر هيمنت على السلطة طيلة العشرين عاما الماضية ، وسخرت ذلك لخدمة مصالحها الشخصية والضيقة والانانية، وللاثراء الفاحش على حساب المال العام الذي ما زالت تستنزفه. والدليل على ذلك الاعلانات المتواصلة لهيئة النزاهة نفسها، والتي "تبشرنا" يوميا تقريبا، بان مليارات الدنانير العراقية إما سرقت، او وضعت اليد عليها، او أحبطت محاولات سرقتها. ولكن في جميع الأحوال هي لا تشير الى امل قريب في انخفاض نسبها على الأقل، او الحد من هذه ظاهرتها القاتلة، ناهيك عن ملفات الفساد الكبرى التي لم يقترب منها احد!

ألم يقل أحدهم بانه يمتلك ملفات لو كشفها "لانقلب عاليها سافلها"؟ ولم يكشفها حتى الان! والآخر يقول "بعظمة لسانه": جئنا لنتقاسم ثروات البلد! وثالث يقر بانه "سارق"!. وجميع هؤلاء ما زالوا يصولون ويجولون، إضافة الى ما افرزته التطبيقات غير المفهومة لقانون العفو، والتي أدت الى شمول البعض مراتٍ عدة. هؤلاء وغيرهم ما زالت لهم دالتهم ودورهم في منظومة حكم المتنفذين.

في الجولات الانتخابية يؤشر المواطنون ذلك ويزيدون عليه، ويتساءلون عن جدوى المشاركة في الانتخابات بوجود هؤلاء وامثالهم، بل واساسا بوجود منظومة المحاصصة والفساد والسلاح المنفلت.

نقول بوضوح ويقين ان ترك هؤلاء لحالهم، وهم بلا وازع ولا رادع ذاتي، سوف يقود الى تماديهم اكثر. فلسان حالهم يقول "هل من مزيد؟". هذه الحقيقة توجب ان يقطع الطريق على هؤلاء، وان يقال لهم بصوت عالٍ: كفى استهتارا بمصيرنا ومصير وطننا.

لقد آن الأوان ان يقول الناس، ونعني الغالبية المكتوية بنار الازمات، ان تقول كلمتها صريحة وواضحة بحق كل من تسبب في هذه المآسي والنكبات، وفي تبديد الثروات والتراجع والتخلف، وفي ما سببه نهجهم من فقر وجوع وامراض وعدم امان وغياب للاستقرار.

وحان الوقت ليعلن المواطنون رفضهم لهؤلاء ولمنظومتهم، ففي ذلك الخطوة الأولى المطلوبة والاساسية لتدشين حياة أخرى، يستحقها العراقيون جميعا وينتظرونها، بلا تمييز تحت أي عنوان.

محافظات الوطن ومدنه وأريافه تستحق الأفضل

جايين نغيّر.. بابل تستاهل أكثر

تستحق محافظة بابل ان تكون واحدة من ابهى وأجمل محافظات العراق، وتكفيها مفاخرها الحضارية ان تكون رصيدا سياحيا وماليا ينهض بواقعها الخدمي ويحولها الى واحدة من اهم مدن العالم على خارطة السياحة المحلية والاقليمية والعالمية.

ولكونها مسروقة من اهلها بفعل الفساد والادارة الفاشلة على مدى عقدين، تستحق ان نعمل على تغيير واقعها من خلال برنامج حقيقي، يضع في اولوياته مواردها الداخلية وحقوقها الاتحادية لتنفيذ مشاريع ستراتيجية في كل المجالات.

1. تحقيق واقع خدمي ملموس في بابل فيما يخص البنى التحتية (مجاري، ماء، شوارع) وبالدرجة الاساس استكمال مشاريع الصرف الصحي.
2. تأهيل وزيادة المساحات الخضراء في عموم المحافظة (احزمة خضراء، حدائق ومنتزهات).
3. استكمال تطبيق التصميم الاساس لمركز المدينة ومراكز الاقضية والنواحي وانشاء وتأهيل الطرق والشوارع المحيطة به.
4. اطلاق مشاريع البنى التحتية المتعلقة بالمواقع السياحية وجعل بابل وآثارها الحضارية موردا ماليا اساسيا لتحقيق المشاريع المتكاملة.
5. اعادة تأهيل اهم المصانع التي تمتاز بها محافظة بابل.
6. الاهتمام بالجانب الصحي وتقديم خدمات حقيقة في المستشفيات والمؤسسات الصحية.
7. استكمال مشاريع المدارس وايلاء الاهتمام بالخطط التنموية في القطاع التربوي.
8. الاهتمام بالجانب الادبي والفني والرياضي والنقابي ومساعدة هذه الشرائح على توفير فرص الابداع الحقيقي.

المرشح: سلوان ضافر عبد الله
المحافظة: بابل
تحالف قيم المدني 203
التسلسل: 3

جايين نغيّر.. البصرة تستاهل أكثر

تستحق محافظة البصرة ان تكون واحدة من ابهى وأجمل محافظات العراق، وان تأخذ حصتها العادلة من الاموال التي توفرها للعراق على مدى سنوات، واستثمار مواردها وخيراتها الوفيرة للنهوض بواقعها العمراني والخدمي.

ولكونها مسروقة من اهلها بفعل الفساد والادارة الفاشلة على مدى عقدين، تستحق ان نعمل على تغيير واقعها من خلال برنامج حقيقي، يضع في اولوياته مواردها المالية الكبيرة لتنفيذ مشاريع ستراتيجية في كل المجالات.

1. وضع خطة لإعمار مركز المحافظة والأقضية وتبني آلية فعالة للمتابعة والتنفيذ.
2. وضع استراتيجية فعالة لمكافحة الفساد وتفعيل دور ديوان الرقابة المالية وهيئة النزاهة والتصدي لممارسات هدر المال العام واحالة المشاريع الكبرى وفق معايير وضوابط تراعي المصلحة العامة ومبدأ الشفافية.
3. اعتماد مبدأ الكفاءة والنزاهة والاخلاص في تولي الوظائف العامة والمسؤوليات في جهاز الدولة بعيدا عن المعايير الحزبية الضيقة.
4. الإفادة من وجود الشركات الأجنبية العاملة في القطاع النفطي في تطوير البنية التحتية وخاصة في مجال الصحة والتعليم والمرافق الخدمية.
5. الاهتمام بالشباب واشراكهم في الشأن العام وتنمية وتوظيف طاقاتهم في الابداع والبناء ومعالجة البطالة وتوفير فرص عمل تتناسب مع مؤهلاتهم.
6. مكافحة المخدرات حيث تحولت البصرة الى منفذ لتسرب المخدرات والاتجار بها وتزايد نسبة المتعاطين في أوساط الشباب وتحولها الى خطر يفتك بالمجتمع ويتسبب بارتفاع معدل الجريمة.
7. مكافحة التلوث الناجم عن استخراج النفط وانبعاثات الغاز في الحقول النفطية وتسببها بانتشار أمراض السرطان والحساسية والأمراض المختلفة في مناطق شمال البصرة.
8. الاهتمام بالقطاع الزراعي ودعم الجمعيات الفلاحية في توفير التجهيزات الزراعية والأسمدة وتحويل البصرة الى سلة غذاء تؤمن حاجة أبنائها والمحافظات الجنوبية.
9. تأهيل المنشآت الصناعية الحكومية (الحديد والصلب، البتروكيماويات، الأسمدة...) لغرض اسهامها في عمليات اعادة الاعمار وتحويلها الى ركائز في النهضة الاقتصادية والتصدي لمحاولات تعطيلها.
10. الاهتمام بقطاع التربية والتعليم في مراحله المختلفة (رياض الأطفال، الابتدائي، المتوسط والاعدادي) وتنشيط دور الاشراف التربوي في مراقبة أداء الادارات الدراسية في القطاعين الحكومي والأهلي.
11. معالجة وانهاء مشكلة ملوحة المياه ومنع زيادتها وتسرب مياه شط العرب الى البحر ما يلحق ضررا فادحا بحياة البصريين ومصادر رزقهم وعيشهم، والاستعانة بالخبرات الأجنبية في معالجة هذه المشكلة.
12. معالجة التجمعات العشوائية، والتي تشوه وجه المدينة وتتسبب بمعاناة آلاف العوائل القاطنين فيها، اذ لا تتوفر الشروط الصحية والانسانية ما يحتم معالجتها بتخصيص قطع أراض سكنية ودعم السكن واطئ الكلفة.
13. دعم مشروع ميناء الفاو الكبير والاسهام في مراقبة انجاز المشروع الذي تواطأت الحكومات المتعاقبة منذ أكثر من عشر سنوات على تعطيله.
14. الاهتمام بالمنافذ الحدودية وتحويلها الى واجهة حضارية تليق بالعراق ومكافحة الفساد والمحسوبية فيها.
15. البصرة حاضرة الثقافة والابداع في الآداب والفنون، وفيها مرافق سياحية ما يتطلب الاهتمام بالمؤسسات الثقافية (اتحاد الأدباء والكتاب في البصرة، جمعية التشكيليين، قصر الثقافة والفنون ونقابة الفنانين)، ودعم الفعاليات الثقافية وصيانة المباني التراثية.

المرشح: قاسم حنون تركي
المحافظة: البصرة
تحالف قيم المدني – 203
التسلسل: 2

جايين نغيّر.. الديوانية تستاهل أكثر

تشترك محافظة الديوانية مع شقيقاتها محافظات العراق الأخرى بجملة معطلات، هي نتيجة لسياسة السلطة التي اعتمدت نهج المحاصصة اسلوبا في الحكم مع تهميش واضح وعلني للكفاءات الوطنية القادرة على اصلاح الوضع والارتقاء بواقع المحافظات وانتشالها من الواقع الكارثي الذي تسببت به تلك السياسة الفاشلة.

لكن الديوانية تتميز بظروف كانت سببا لوصفها بالمحافظة المنكوبة، التي تصنف إلى جانب محافظة السماوة بكون نسبة الفقر فيهما هي الأعلى من بين محافظات العراق.

1. الديوانية من المحافظات التي يحتل القطاع الزراعي فيها دورا محوريا، الأمر الذي يتطلب ايجاد حلول عاجلة لمشكلة شحة المياه واعتماد اساليب جديدة وعلمية سواء للسقي أو لتربية الأسماك والحيوانات، اضافة الى الضغط لاعتماد التوزيع العادل للمياه بين المحافظات والحد من التجاوز غير القانوني على الحصص المائية.
2. اصلاح الطرق المتهالكة، التي تشكل معضلة كبيرة خلال مواسم الحصاد ونقل المنتجات الزراعية الى السايلوات وصوامع خزن المنتوج الزراعي وبناء سايلوات وصوامع اضافية، مع تشديد الرقابة على عمل تلك المؤسسات.
3. اصلاح واطلاق المعامل الخاصة بتخزين التمور (مكابس التمور) وتوسيعها وبناء مكابس أخرى لما لهذا القطاع من اهمية استثنائية وجدوى اقتصادية، بالاضافة الى مهمة القضاء على ظاهرة البطالة التي تعاني منها المحافظة.
4. تعاني المناطق الريفية من مشكلة قلة المدارس بكافة مراحلها، الأمر الذي يجبر التلاميذ والطلبة، وخصوصاً الأطفال، على قطع مسافات طويلة سيرا على الأقلام والخوض في الأوحال خلال موسم الأمطار. من هنا ضرورة العمل على تشييد مدارس جديدة وتوفير وسائل نقل مجانية لنقل التلاميذ والطلاب من وإلى المدارس.
5. شمول طلبة المحافظة من الأقضية والنواحي والقرى بحق السكن في الأقسام الداخلية وتوفير كافة ظروف الدراسة والبحث العلمي فيها.
6. مساعدة التلاميذ من بنات وأبناء العوائل الفقيرة من خلال توزيع الملابس مجانا (معونة الشتاء) وتفعيل وجبة الفطور المجاني لتلاميذ الصفوف الأولية.
7. تحصد الطرق المتهالكة سنوياً اعدادا من الأبرياء، وخصوصًا الأطفال منهم، أثناء ذهابهم الى المدارس وإيابهم منها، الأمر الذي يتطلب انشاء مجسرات وطرق عبور على الطرقات.
8. للديوانية موقع مهم يربط محافظات الجنوب مع المحافظات الأخرى، ومنها تلك التي تعتبر فيها الآثار التاريخية (بابل) والسياحة الدينية (النجف وكربلاء) عاملاً مهماً في تنمية الاقتصاد المحلي والوطني، لذا لابد من توفير البنى التحتية (الفنادق والمطاعم....وغيرها) وشمول المحافظات بالربط السككي (سكك الحديد).
9. إصلاح واعادة تأهيل المصانع الوطنية المعطلة مثل مصنع المطاط والنسيج والألبان، وتعتبر مهمة استثنائية لامتصاص البطالة وتنشيط الحياة الاقتصادية في المحافظة.
10. انشاء المستشفيات في المدن والنواحي والمراكز الصحية في القرى مهمة استثنائية لا تقبل التأجيل.

المرشح: الدكتور فلاح اسماعيل حاجم
المحافظة: الديوانية
تحالف قيّم المدني - 203
التسلسل: 5

جايين نغيّر.. ميسان تستاهل الخير

تستحق محافظة ميسان ان تكون واحدة من ابهى وأجمل محافظات العراق، وتعود مدينة آمنة مسالمة مزدهرة، رصيدها المحبة وخيرها يشبه الماء الذي يغطي اهوارها الزاهية، وتنفرج اوضاعها الخدمية وتصبح واحدة من اهم مدن العالم.

ولكونها مسروقة من اهلها بفعل الفساد والادارة الفاشلة على مدى عقدين، تستحق ان نعمل على تغيير واقعها من خلال برنامج حقيقي، يضع في اولوياته مواردها الداخلية وحقوقها الاتحادية لتنفيذ مشاريع ستراتيجية في كل المجالات.

1. تشغيل المصانع والمعامل المعطلة وزيادة خطوطها الإنتاجية لتشغيل أكبر عدد من العاطلين عن العمل، والسيطرة على المنفذ الحدودي ليكون رافدا اقتصاديا مهما، ومتابعة مشاريع (البترودولار) والتي تعد إضافة اقتصادية كبيرة أخرى وجعلها في خدمة المواطن الميساني.
2. تنويع الاقتصاد من زراعة وصناعة وسياحة، وتشجيع المنتج المحلي وتوفيره في الاسواق بديلا عن المستورد.
3. بناء مدارس حديثة وانهاء ملف مدارس الطين ومعالجة الدوام المزدوج واعادة الاعتبار للكفاءات التدريسية واطلاق مستحقاتهم من علاوات وترفيعات وبناء مراكز محو الامية في الاقضية والنواحي.
4. تطوير المستشفيات الحكومية وزيادة إعداد المراكز الصحية وتوفير الأجهزة الحديثة والاهتمام بالكوادر الصحية وتوفير المستلزمات الطبية والأدوية واللقاحات في المستشفيات الحكومية والمراكز الصحية.
5. الدعم الكامل للفلاح من خلال توفير الأسمدة والبذور و الوسائل والآلات الحديثة، ودعم المنتج الزراعي في المحافظة والاهتمام بتسويق منتجات الفلاحين والاهتمام بالثروة الحيوانية وتوفير الأعلاف والأراض الخضراء والاهتمام بالمراعي الطبيعية ودعم مشاريع الدواجن.
6. دعم المثقفين والفنانين وانشاء مسارح عصرية والاهتمام بدور السينما وإقامة المهرجانات والمعارض الموسمية لدعم المبدعين، والاهتمام بنقابة الفنانين وجمعية التشكيليين واتحاد الأدباء واتحاد الشعراء الشعبيين.
7. الاهتمام بالأماكن الترفيهية والعمل على تطويرها وتنوعها وزيادة إعدادها.

المرشح: علي احمد رحيم الغراوي
المحافظة: ميسان
القائمة: تحالف قيم المدني 203
التسلسل: 2

توجهات برنامجية لتحالف قيم المدني ٢٠٢

ان قوى تحالف قيم المدني، وحدت جهودها لإنقاذ الوطن والشعب وتخليصهما من الواقع المآساوي الراهن، وترى ان التغيير الشامل بات ضرورة ملحة جراء الازمات المتكررة وعجز المتنفذين عن إيجاد حلول لها، عبر الخلاص من منظومة المحاصصة والفساد، والتعويل أساسا على الجماهير الشعبية الواسعة والغالبية من أبناء الشعب التي تعيش المعاناة وتداعيات الازمات.

وان التحالف يعمل بجد ومثابرة على تشكيل اصطفافات، سياسية وشعبية، تساهم فيها قوى اجتماعية وسياسية ذات مصلحة حقيقية في تغيير واقع الحال وفتح فضاءات لغد افضل يستحقه العراقيون، من خلال العمل على تحقيق البديل لنهج المحاصصة التخادمي والطائفية السياسية، وحالة اللادولة وانفلات السلاح وعسكرة المجتمع، وإقامة الدولة المدنية الديمقراطية، دولة المواطنة والمؤسسات والقانون والعدالة الاجتماعية.

نحن في تحالف قيم المدني نريد وطننا مزدهرا مستقلا امنا، وذي سيادة كاملة واقتصاد قوي متنوع وقطاعات إنتاجية، صناعية وزراعية فاعلة. يتمتع أبناؤه وبناته بالحريات العامة والخاصة والحقوق الدستورية، وتكافؤ الفرص وعدم التمييز بين المواطنين على أساس عرقي او ديني او مذهبي او فكري او سياسي، واحترام التنوع والتعددية في المجتمع، وان تسود فيه القيم النبيلة كونها ركنا أساسيا في بناء الانسان وجعله نافعا وفاعلا من اجل سعادة الشعب ورفاهية المواطنين.

ان تحالف قيم المدني عازم على توحيد الطاقات والجهود وحشدها وتكريس الإمكانات كافة، لتحقيق انجازات تكون أداة للمزيد من العمل والعطاء في سبيل تحقيق قيم الديمقراطية والحداثة والحياة المدنية والعدالة، والمزيد من العطاء لخير الناس والوطن.

وللقناعة بالترابط الوثيق بين ماهو وطني عام ومحلي يخص المحافظات ومجالسها وحكوماتها المحلية، نحشد القوى والطاقات لتكون انتخابات مجالس المحافظات في كانون الأول ٢٠٢٣، احدى روافع التغيير المنشود الذي هدفه في نهاية المطاف الانسان العراقي، كاغلى قيمة.

ولتحقيق هذه الأهداف يعمل التحالف على:

1. التمسك بالهوية الوطنية والمواطنة العراقية الجامعة، والدفاع عن التنوع القومي والديني والثقافي والفكري والسياسي.
2. بناء الدولة المدنية الديمقراطية على قاعدة العدالة الاجتماعية والتصدي لنهج المحاصصة الطائفية والقومية ودحرها.
3. إعادة بناء مؤسسات الدولة على وفق الكفاءة والنزاهة والعقيدة الوطنية، وتعزيز هيبة الدولة وسيادة البلاد واستقلالية القرار الوطني العراقي.
4. السعي لتمتين البناء الاتحادي الديمقراطي للدولة، وضمان حقوق الجميع على قاعدة الدستور ودولة القانون والمؤسسات والتعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة.
5. اصلاح النظام القضائي، والتأكيد على استقلالية القضاء، ودور الادعاء العام، وتأمين الاستقلالية الفعلية للهيئات المستقلة، بعيداً عن نهج المحاصصة، وبما يمكنها من اداء دورها.
6. دعم الجهود لحل المشاكل القائمة بين اقليم كردستان والحكومة الاتحادية على أساس الدستور، ومن خلال الحوار السلمي البناء، والمواقف المرنة بنا يضمن مصلحة جميع أطياف الشعب المتآخية.
7. ضمان حقوق الأقليات المشروعة وفقاً للدستور، وبما يعزز الوحدة الوطنية ويضمن حرية المعتقدات الدينية، ومشاركة سائر الأقليات في الحياة السياسية والاجتماعية.
8. الدفاع عن مصالح وحقوق وحريات الشعب وخصوصا منهم الفقراء والكادحون وذوي الدخل المحدود، وتأمين العيش الكريم لهم في ظل دولة المواطنة والعدالة الاجتماعية.
9. المحاربة الجذرية للفساد، ومحاسبة الفاسدين وفق تشريعات وآليات فعالة تضمن مبدأ الشفافية، واستعادة أموال وممتلكات الدولة المنقولة وغير المنقولة.، ومنع الفاسدين من المشاركة في الانتخابات وتبوء مواقع وظيفية عليا في الدولة. وتفعيل مبدأ عدم الإفلات من العقاب وتشريع قانون الكسب غير المشروع.
10. ضمان حق كافة الأديان والمعتقدات في ممارسة الطقوس والشعائر الخاصة بها وفقا للقانون ورفض تسييس الدين واستخدامه لتحقيق اهداف ومكاسب سياسية.
11. مواصلة التصدي للارهاب على كافة الصعد العسكرية والأمنية والسياسية والاقتصادية والثقافية والفكرية والاعلانية وتجفيف منابعه، ومناهضة التعصب والعنف والاقصاء والتهميش واي مظهر من مظاهر مصادرة حقوق الانسان والحريات وحق التعبير.
12. الدفاع عن حقوق المرأة في المساواة والتمكين والمشاركة في الشأن العام، والوقوف بوجه كل اشكال التمييز والعنف الجسدي والاسري والمجتمعي.
13. العمل على حصر السلاح بيد الدولة وتفكيك المليشيات وانهاء جميع المظاهر غير المشروعة، والحد من الاندفاع لعسكرة المجتمع.
14. مواصلة الضغط لمحاكمة قتلة المتظاهرين والنشطاء المدنيين وابطال الملاحقات ضدهم وانصاف عوائل الشهداء والمصابين.
15. اصلاح المنظومة الانتخابية بما يجعلها اكثر استقرارا ومهنية وكفاءة واقدر على حفظ أصوات الناخبين، وإعادة تشكيل مؤسساتها على وفق الكفاءة والنزاهة والمهنية وانهاء هيمنة الأحزاب المتنفذة عليها. والتحقيق الفعلي لحيادية واستقلالية المفوضية العليا للانتخابات.
16. حماية حقوق الانسان والحريات المدنية: حرية الفكر والعقيدة والتعبير والاعلام والصحافة والعمل المهني والنقابي، وحرية التظاهر والتجمع والاحتجاج على وفق مضمون الدستور وروحه.
17. ضمان حقوق المثقفين وحرية الابداع والحماية الفكرية للمنتج الثقافي، وتمويل الدولة للاتحادات والمنظمات الثقافية لممارسة نشاطاتها، ودعم تأسيس مجلس أعلى للثقافة والآداب والفنون.
18. الارتقاء بدور الشبيبة والطلبة ودعم حقوقهم المشروعة في إقامة منظماتهم الحرة والمستقلة، وتنمية قدراتهم وتوفير فرص العمل لهم.
19. بناء اقتصاد قوى ومتنوع والتقليل التدريجي من الاعتماد على الريع النفطي وإعادة بناء القطاعات الإنتاجية، الزراعية والصناعية والخدمية الإنتاجية، وحماية المنتوج الوطني والاستخدام السليم للموارد المالية وحمايتها وتنميتها وتحديد الأولويات .
20. استكمال بناء نظام الضمان الاجتماعي، بما يساهم في تحقيق قدر أكبر من العدالة الاجتماعية، عبر اصدار قانون للضمان الاجتماعي الشامل، وتعزيز شبكة الرعاية الاجتماعية الحالية وتطويرها لتشمل انشاء صناديق تقدم الاعانات المالية في حالات البطالة والعجز الناجمة عن العمل والشيخوخة، وايجاد نظام فعال لتمويل هذه الصناديق، فضلاً عن توفير الضمانات الاجتماعية لكبار السن وربات البيوت والأرامل والأيتام.
21. الارتقاء بالخدمات الاجتماعية، لاسيما الصحية والتعليمية الأساسية، والدفاع عن مجانيتها، وتوفير الخدمات العامة، وتأمين الموارد اللازمة لتنفيذ مشاريع الماء والكهرباء والنقل والمواصلات والاتصالات والمشاريع البلدية والخدمية.
22. بناء شبكة ضمانات صحية ذات طابع اجتماعي، من خلال تأمين الرعاية الصحية المجانية للمواطنين، الوقائية والعلاجية، والارتقاء بمستوى الخدمات الصحية، وتوسيع شبكة المستشفيات والمستوصفات الحكومية في المدينة والريف.
23. حل مشاكل السكن العشوائي عن طريق تولي الدولة مسؤولية تأمين المساكن المناسبة والصحية لذوي الدخل المحدود وبقية المواطنين المحتاجين، ومساعدة الجمعيات التعاونية والمؤسسات الصناعية والنقابية على بناء المساكن لمنتسبيها، وتعزيز دور المصرف العقاري وصندوق الاسكان ودور المصارف التخصصية المعنية بتمويل السكن الخاص.
24. ضمان حقوق المتقاعدين وتامين حياة لائقة لهم، وضمان شمولهم جميعا بقانون التقاعد الموحد.
25. عودة المهجرين والمهاجرين وتعويض ضحايا العمليات الإرهابية وإعادة حقوقهم وممتلكاتهم، والكشف عن مصير المفقودين والمختطفين ورعاية عوائلهم.
26. إيجاد حلول ومعالجات للعوامل المؤدية الى اتساع الهجرة والنزوح الداخليين، وتامين شروط ومستلزمات عودتهم الى مناطقهم وتعويضهم.
27. مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية والأمنية ملك للعراقيين جميعا، ما يوجب ان يكون اسناد الوظائف العامة والقيادية فيها مفتوحا لجميع أطياف الشعب العراقي على قاعدة المواطنة والكفاءة والنزاهة.
28. ايقاع اقصى العقوبات بحق مروجي وتجار ومتعاطي المخدرات (بكافة تسمياتها وانواعها) وفتح مراكز ومستشفيات لمعالجة الإدمان.
29. الاهتمام بالبنى التحتية لرياض الاطفال وما بعدها من المراحل الدراسية وصولا للجامعات والتاكيد على مناهج المراحل الاولية (رياض الاطفال والابتدائية) بما يحقق تعزيز روح المواطنه للجيل الناشئ وزرع حب الوطن والاخلاص في العمل والروح التعاونية لدى الاطفال كونها الأساس في بناء الشخصية المستقبلية.
30. قيام وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بفتح جامعات وكليات على وفق حاجة المحافظات والمناطق المختلفة فيها، ومراعاة التخصصات والاولويات الفعلية لها . ووضع الخطط الكفيلة لعودة الكفاءات الوطنية العراقية في الخارج.
31. . الاهتمام بشريحة ذوي الاحتياجات الخاصة، وذوي العوق. وفتح مراكز رعاية لهم وتوفير المؤسسات والكوادر اللازمة لذلك.
32. الدفاع عن حقوق العراق المائية وتأمين حصة عادلة في مياه نهري دجلة والفرات، والعمل على ايقاف الهدر في المياه وترشيد استخدامها، واستخدام التقنيات الحديثة، وانجاز مشاريع تحلية المياه. وتفعيل بناء السدود والبحيرات الاصطناعية لجمع مياه الامطار والاستفاده منها في الزراعة. وكذلك الاستفادة من المياه الثقيلة بعد تصفيتها في الزراعه.
33. إقامة علاقات خارجية متكافئة ومتوازنة على أساس الاحترام والمنفعة المتبادلة والمصالح المشتركة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وحماية مصالح العراق وحقوقه المشروعة وحرمة أراضيه ومياه واجوائه.

وإذ نتوجه الى المشاركة الفاعلة في انتخابات مجالس المحافظات وندعو الى مشاركة واسعة فيها، نضع في الاعتبار الصورة النمطية المتشكلة عند اعداد غير قليلة من المواطنين بشان أداء وعمل مجالس المحافظات سابقا وما اعتراها عموما من ثغرات ونواقص وحالات فساد واستغلال القوى المتنفذة لها للمزيد من الهيمنة والتسلط والنفوذ والثراء.

ان تحالف قيم المدني ومرشحيه يضعون في الاعتبار ذلك ويسعون الى تغيير هذه الصورة عبر العودة لمجالس المحافظات الى مبررات تكوينها واسسها الدستورية، وكونها اعين لمواطني المحافظات للرقابة، كما لتقديم الخدمات والتصدي للفساد وصيانة المال العام واستثماره لصالح تحقيق نهضة عمرانية وزراعية وصناعية وخدمية وتعليمية وصحية وثقافية، وتعزيز الامن والاستقرار، ولتحقيق التقدم والرقي والرفاهية والحياة الكريمة للمواطنين.

وفي هذا السياق يعمل التحالف على:

1. تعزيز الإدارة اللامركزية، واشباع المؤسسات المحلية بصلاحياتها، وتمكينها من أداء مهامها وفقا للدستور والقوانين النافذة.
2. الضغط باتجاه تبني الحكومتين، الاتحادية والمحلية، لسياسة تقوم على التطوير المتكافيء للمحافظات والمناطق كافة.
3. ان تقوم مجالس المحافظات بدورها الرقابي على أداء وعمل مؤسسات الحكومة المحلية، ومختلف مؤسسات الدولة في المحافظة المعنية.
4. قيام مجالس المحافظات بوضع موازنة المحافظة وتبني الخطط بهدف الاستثمار السليم للموارد المالية وتحديد الأولويات والمشاريع حسب حاجة كل محافظة وظروفها الخاصة.
5. اعتماد التخطيط والبرمجة والمتابعة الفاعلة في مشاريع البنى التحتية، ومن ذلك مشاريع الطرق والمجاري والطمر الصحي والمجسرات والسكن.
6. ان تنهض المجالس بواجبها الرقابي المالي، ووضع آليات فاعلة لمكافحة الفساد بجميع اشكاله.
7. ان يكون اسناد الوظائف العامة في المحافظات على وفق النزاهة والكفاءة، بعيدا عن المحاصصة التخادمية.
8. التنسيق الفعال بين الوزارات الاتحادية والحكومات المحلية بشان المشاريع الممولة مركزيا، وادامتها.
9. ان تنهض المجالس بدورها في تقديم الخدمات للمواطنين في المجالات كافة، ومن بينها في قطاعات الصحة والتعليم وألماء والكهرباء والنقل، وفي مجال العناية بالثقافة والرياضة.
10. دعم منظمات المجتمع المدني وتعزيز دورها في الرقابة الشعبية ومكافحة الفساد، وتعميق الممارسة الديمقراطية والدفاع عن حقوق الانسان.
11. مراقبة المنافذ الحدودية وتنفيذ مجالس المحافظات لواجبها الرقابي بالتنسيق مـــع الاجهزة المعنية (فيما يخص المحافظات التي لديها حدود مع دول الجوار).

الأخيرة
الانتخابي
الطريق

تحالف قيم المدني
QIYAM CIVIL COALITION

تابعوا
اخبار الحزب الشيوعي العراقي
@iraqicp
المركز الاعلامي للحزب الشيوعي العراقي

«طريق الشعب»
قم بزيارة موقعنا الالكتروني وتصفح جميع اعداد الجريدة بصيغة PDF
tareeqashaab.com

من مرشحي الحزب الشيوعي العراقي

انتخبوا مرشحي الحزب الشيوعي العراقي

جايين نغيّر.. بغداد تستاهل أكثر

تستحق عاصمتنا الحبيبة بغداد، الكثير، فهي تعاني منذ سنوات من سوء الخدمات، وغيابها في مناطق عديدة، فهي تحتاج الى احداث تغيير حقيقي في طريقة ادارتها ومحاسبة جميع من قصر واستثرى على حساب مصالح ابنائها.

الجانب الرقابي:

1. تفعيل الدور الرقابي لمجلس المحافظة في متابعة المشاريع التي تنفذ في بغداد، ومساءلة المسؤولين عن المشاريع المتلكئة والمتأخرة وفق الإجراءات الرقابية لمجلس المحافظة.
2. مراقبة أداء الدوائر الرسمية واستقبال شكاوى واستفسارات المواطنين والعمل على متابعتها عبر مكتب متخصص لمتابعة شؤون المواطنين.
3. العمل على تشكيل مركز خاص في المجالس المحلية لمتابعة شؤون النساء والأطفال وتقديم الدعم القانوني والاجتماعي لهن بالمجان.
4. إعطاء الأولوية للمشاريع التي تمس حياة المواطنين في الخدمات مثل الصحة والتعليم والعمل وان يقوم مجلس المحافظة على تخصيص الموارد المالية المناسبة لها.
5. العمل على مكافحة الفساد وسوء استخدام الأموال والمحسوبية والوساطة، عبر الرقابة والاستجواب ومتابعة فريق قانوني يعمل على التوجه الى القضاء لمحاسبة الفاسدين بالتعاون مع المواطنين.
6. السعي الى حل إشكالية التضارب والتداخل بين الصلاحيات في بغداد ووضع اليات عمل مشتركة بين جميع الجهات.

الجانب الخدمي:

1. متابعة أداء المسؤولين عن الخدمات في بغداد، خصوصاً ملف المياه الصالحة للاستخدام، وملف المولدات، والجانب الصحي والعمل على تحسينها عبر المشاريع الملائمة التي نقترحها في مجلس المحافظة ومتابعة إنجازها وفق شروط ومعايير الجودة.
2. الاهتمام بقطاع التربية والتعليم ومتابعة واقع الأبنية المدرسية والسعي لزيادة عديدها من خلال التخصيصات المناسبة، ومتابعة ملف رياض الأطفال والحضانات وتوفيرها قريبا من سكن المواطنين وخصوصا في المناطق التي تفتقر اليها ، وذلك عبر مشاريع المحافظة.
3. متابعة ملف الطرق والمواصلات مع الجهات المعنية، والاهتمام بملف الكراجات وان تكون أسعارها مناسبة للمواطنين، عبر الترويج لمشاريع خدمية في هذا الجانب والعمل على تنفيذها والرقابة على ذلك.

جانب البيئة والتغير المناخي:

1. سيكون ملف التلوث البيئي من الأولويات والعمل على انشاء حزام اخضر لبغداد والحد من عملية قطع الأشجار.
2. اقتراح سياسات وتعليمات للحد من اثار التغير المناخي على بغداد والتي تمثلت مؤخرا بالعواصف الترابية والجفاف وغيرهما.
3. دراسة الأثر البيئي للمشاريع والعمل على ضمان استخدام مواد ومعدات صديقة للبيئة.

المرشح: بشرى صادق أبو العيس
المحافظة: بغداد
تحالف قيم المدني 203
التسلسل: ١
التولد: ١٩٦١
السكن: بغداد - الكرادة
التحصيل الدراسي: بكالوريوس إدارة واقتصاد / علوم إحصاء / جامعة بغداد
الموبايل يتضمن واتساب: ٠٧٧٦٠٤٩٤٣٨٨
العمل: معاون مدير عام في دائرة السينما والمسرح بوزارة الثقافة العراقية.

الانتماء السياسي: عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي

المؤهلات والخبرات

لدي الكثير من الدورات التدريبية في تخصصي وفي موضوعات لها ارتباط بنشاطي السياسي والمدني، فضلا عن حصولي على عدد من كتب الشكر والتقدير حيث حصلت على تكريم للموظفة المثالية في دائرة السينما والمسرح للسنوات ٢٠١٤، ٢٠١٥، ٢٠١٦.
ناشطة في حركة الاحتجاج منذ عام ٢٠١١، وكنت أحد المنظمين لعدد كبير من الاحتجاجات في بغداد والمحافظات، للمطالبة بالتغيير وانهاء نظام المحاصصة والفساد. وانتخبت لمرتين لعضوية اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي.